فاسد والدراهم امانة فان اشترى في الذمة وقع له والثمن عليه
وبعينها بطل وصح التوكيل بالقبض والاقباض بشرطين الاول ان لا يكون
وكيل المشتري عند البايع ولا مستولدته ولا وكيل البايع عبد المشتري
ولا مستولدته ولا بأس بتوكيل ابنهما وابيهما وعكاتبهما وزوجهما
ولو قال للبايع وكل من يقبضه لي منك ففعل جاز ويكون وكيلا للمشتري
الثاني ان لا يكون القابض والمقبض واحدا فالوالد في بيع مال
الطفل من نفسه وبالعكس ولو اذن المديون لغريمه ان يكتال من الصبرة
حقه لم يجز للاتحاد القابض والمقبض ولو باع مكيلا على ان يكيله المشتري
بطل البيع ولو قال البايع لا اسلم المبيع حتى اقبض الثمن قال المشتري
لا اسلم الثمن حتى اقبض المبيع اجبر البايع اولا فاذا اسلم اجبر الاخر
ان حضر ماله ثم والا فان كان في البلد او دون مسافة القصر حجر عليه
في المبيع وغيره الى التسليم ولا فسخ وان كان على مسافة او كان معسرا
او بعيدا بزمان طويل فسخ البايع ولا جبار البايع شروط الاول ان لا يكون
وكيلا ولا وليا والا يجب قبض الثمن اولا حيث يباع مجملا او مؤجلا الا ان
ان يكون المشتري وكيلا او وليا فانهما يجبران بان يحضر كل واحد ما عليه
عند الحاكم فيسلم الثمن الى البايع والمبيع الى المشتري او يأمرهما بالوضع عند
عدل ليفعل هكذا الثاني ان يكون احد العوضين نقدا دون الاخر فان
تبايعا نقدا بنقد او عرضا بعرض فيجبران معا كما ذكرنا الثالث ان لا يكون
في زمان الخيار فانه لا يجب على البايع تسليم المبيع ولا على المشتري تسليم الثمن
حتى ينقطع الخيار ولو تبرع احد بالتسليم فله الاسترداد الرابع

ان يأمن الفوات فان خاف فوت الثمن لم يجبر الا اذا باع مؤجلا وكذا لو
خاف المشتري فوات المبيع لم يجبر ولو تبرع البايع وسلم لم يكن له العود
الا لعجز وكذا لو اعاره منه ولو اودع عندا وخرج الثمن زيوفا فله ذلك
ولو هرب المشتري قبل اداء الثمن فان كان مفلسا فسخ البيع والا فباع
المبيع لحقه فان لم يف فالباقي في حقه ولو قال البايع سلمت المبيع
فادفع الثمن وانكر المشتري صدق بيمينه ولو قال دافع الثمن وانكر البايع
صدق بيمينه ولو ادعى البايع تلف المبيع وانكر المشتري صدق البايع
باليمين ولو صالح من الثمن على مال معين او اعتاض منه مالا معينا
وقبض سقط حق الحبس ولو كان بدين هو او ضامن انفك الرهن وبرئ
الضامن ولو باع او اشترى بوكالة اثنين ووقع نصف الثمن لم يلزم
البايع تسليم نصف المبيع وقيل يلزم في صورة البيع فائدة
ولو ظهر بالمشتراة حمل فقال البايع هو مني فان صدقه المشتري بطل
البيع وهي ام ولد له وان كذبه ولم يقر البايع بالوطي قبل البيع
ولا عنده حلف المشتري على انه لا يعلم ان الحمل منه ويكون ملكا له
وان اقر به وطئها فان اشتراها ثم باعها وولدت لدون ستة
اشهر من اشتراء المشتري فالولد لاحق بالبايع والجارية مستولدة
له والبيع باطل وان ولدت لستة اشهر فاكثر فلا لحوق الولد وهما
رقيقا المشتري ان لم يطأ واصلا او ولدت من وطئه لدون ستة اشهر
وان ولدت لستة اشهر فما فوقها فالولد لاحق به وهي ام ولد له
وان لم يشترها البايع قبل البيع فان ولدت لاقل من ستة اشهر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)